

مصر

عاشت مصر عاما حافلا بجرائم حقوق الإنسان، على الرغم من أن بدايته شهدت ثورة شعبية عارمة، نجحت خلال ثمانية عشر يوما في إزاحة الرئيس الطاغية حسني مبارك وعدد من رموز الحزب الحاكم، وقطعت الطريق على مخططات توريث الحكم إلى ابنه، وأفضت ضغوط الثورة المتواصلة إلى حل البرلمان المزور بغرفتيه، وتقديم الرئيس المخلوع ووزير داخلته وعدد محدود من الرموز السياسية ورجال الأعمال المقربين للمحاكمة، عن بعض الجرائم ذات الصلة بقتل المتظاهرين، والفساد الذي استشرى بصورة أوسع خلال حكم مبارك¹. كما صدرت أحكام قضائية بحل الحزب الوطني الحاكم، والمجالس المحلية التي تشكلت عبر أقيام تزوير في 2008². لكن مبارك أبى أن يرحل قبل أن يسطر أيضا في سجله المسؤولية السياسية والجنائية عن مقتل مئات المتظاهرين وإصابة آلاف آخرين، فضلا عن مقتل نحو 200 من السجناء، وفرار عدد كبير من المحتجزين المسجلين خطرا، وعدة آلاف من السجناء الجنائيين، خلال الاختفاء المفاجئ والمريب لقوات الأمن مساء 28 يناير 2011. كان نظام مبارك قد بدأ عقابه الجماعي للشعب المصري مع انطلاق ثورة 25 يناير، وذلك بقطع شبكة الاتصالات، في محاولة يائسة لقطع جسور التواصل بين المنخرطين في الثورة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وبهدف التعتيم على الاحتجاج الجماهيري واسع النطاق وعمليات قمعه، وبالتوازي جرى التشويش على الفضائيات وتوظيف وسائل الإعلام الرسمي والخاص في تشويه الثورة والجماهير المشاركة فيها. خلال عشرة أشهر من خلع مبارك، يبدو الإخفاق جليا في تحقيق أهداف الثورة في الإطاحة بمرتكزات وسياسات نظام مبارك الاستبدادي، وفي تطهير وإصلاح المؤسسات الرئيسية للدولة، وعلى رأسها المؤسسات الأمنية، وفي الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم قمع الثورة، وفي وضع دستور يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية، تتشكل وفق قواعده مؤسسات الحكم وتحدد صلاحياتها.

¹ الإدارية العليا تقضي نهائيا بحل الحزب الوطني وتصفية أمواله وإعادة ممتلكاته للدولة، جريدة "المصري اليوم" 16 أبريل 2011.

<http://www.almasryalyoum.com/node/402720>

² حل المجالس المحلية و"إخلالها الجسيم بمصالح الوطن"، جريدة "المصري اليوم" 29 يونيو 2011.
<http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=302073&IssueID=2181>

نتيجة لهذه الإخفاقات تزداد الأوضاع تآزماً خلال المرحلة الانتقالية، بين القوى المتطلعة لإنجاز أهداف الثورة من جانب، وبين السلطة الحاكمة، وهي المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي فوضه الرئيس المخلوع -دون أي مسوغ دستوري- إدارة شؤون البلاد من ناحية أخرى. وأظهرت إدارة الفترة الانتقالية توجه المجلس العسكري لحصر الثورة في التضحية ببعض الوجوه لصالح الإبقاء على ذات النظام بعد تجميله بصورة أو بأخرى. وقد وجد ذلك تعبيره في استمرار سريان حالة الطوارئ، وتوسيع مجالات عمل قانون الطوارئ عما كانت عليه قبل الثورة،³ بما يتيح استخدامه على نطاق أوسع في قمع الحريات، بدعاوى الإخلال بالأمن القومي والنظام العام، أو الاعتداء على حرية العمل وتعطيل المواصلات، أو بث وإذاعة أخبار أو بيانات كاذبة. ولذا كان أول التشريعات التي صدرت باسم "الثورة" قانوناً لتجريم الإضرابات والاعتصامات!⁴ الذي تضمن عقوبات بالحبس لمدة عام، وغرامات تصل لنصف مليون جنيه للمخالفين لأحكامه. كما اتسع نطاق المحاكمات العسكرية الاستثنائية للمدنيين، لتشمل عدداً كبيراً من النشطاء السياسيين والمدونين والمشاركين في أعمال التظاهر والاعتصام السلميين. واستمرت ممارسات التعذيب والمعاملة القاسية أو المهينة داخل السجون وأقسام الشرطة، لكن الجديد هو انضمام الشرطة العسكرية في ممارسة التعذيب ضد المدنيين، التي بلغت حد إجبار نساء مقبوض عليهن، على الخضوع لفحوص طبية لإثبات عذريتهن! وهي ممارسة لم تعرفها أجهزة الأمن المصرية من قبل.

واستدعت السلطات -مع تزايد الانتقادات لسياسات المرحلة الانتقالية- نهج نظام مبارك في تلوين سمعة منتقديه وترهيبهم، فبرزت حملات غير مسبوقة للتشهير بالجماعات السياسية الشابة ومنظمات حقوق الإنسان.

وبدلاً من أن يسعى القائمون على إدارة شؤون البلاد إلى العمل على بناء توافق وطني لإدارة المرحلة الانتقالية، فقد عمدوا إلى تعميق الانقسامات السياسية، وحاولوا -مثلهم في ذلك مثل نظام مبارك- توظيف وتعميق حالة الفرع من الإسلاميين، لدفع القوى السياسية الأخرى للاستقواء بالعسكر، الأمر الذي يمكن أن يساعد على تحسين امتيازات المؤسسة العسكرية المكرسة منذ

³ شهداء الثورة يقتلون أكثر من مرة.. نظام مبارك لم يبرح بعد، بيان مشترك أصدرته 22 منظمة حقوقية مصرية في 19 سبتمبر 2011.

<http://www.cihrs.org/?p=252>

⁴ للاطلاع على نص القانون، انظر:

<http://www.shorouknews.com/contentdata.aspx?id=406754>

وأيضاً:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid=44766>

ثورة يوليو 1952. وهو ما أفضى قبل نهاية العام إلى دخول البلاد في مأزق سياسي خطير، عبرت عنه ما اصطلح على تسميته بالموجة الثانية من الثورة في نوفمبر، المطالبة بإسقاط حكم العسكر، وعودة الجيش إلى ثكناته، والتي واجهتها قوات الجيش والشرطة بالقمع الوحشي. في الوقت ذاته لا يستبعد حدوث صدام بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وجماعة الإخوان المسلمين، أقوى تيارات الإسلام السياسي.

عثرات كبرى على مسارات الانتقال الديمقراطي

منذ الأيام الأولى لاستحواد المجلس الأعلى للقوات المسلحة على مقاليد السلطة بعد إزاحة مبارك، تمسك المجلس بالمسار ذاته الذي حاول أن يناور به مبارك قبيل اضطراره للتحني عن الحكم، والذي يتمثل في إجراء تعديلات دستورية محدودة، تمهد لانتخابات برلمانية ورئاسية على أساس هذه التعديلات، ولكن المجلس شكل لجنة جديدة لصياغة التعديلات الدستورية، تميزت بعدم استقلاليتها السياسية، حيث ضمت أعضاء محسوبين على الإسلام السياسي وحده. وبمقتضى التعديلات الجديدة، توجب إجراء الانتخابات البرلمانية خلال عدة أشهر، الأمر الذي لعب دورا حيويا في تحديد نتيجة الانتخابات سلفا⁵. حيث لم تكن قوى الثورة قد أسست أحزابا يمكنها المنافسة بشكل متكافئ مع تيارات الإسلام السياسي الأكثر تنظيما.

وقد عمقت التعديلات الدستورية الانقسامات السياسية في المجتمع، الأمر الذي سهل مهمة المجلس في تفتيت جبهة القوى التي كانت موحدة خلال أيام الثورة⁶.

ونتيجة لذلك فإن أقساما كبيرة من الليبراليين والعلمانيين والأقباط استشعرت قلقا عميقا من ذلك المسار الذي منح جماعات الإسلام السياسي الكلمة العليا في صياغة الدستور الجديد - في الوقت

⁵بيان بخصوص تشكيل لجنة تعديل الدستور.. من أجل دستور مدني حر، بيان صادر عن 26 منظمة غير حكومية في 16 فبراير 2011.

<http://basmagm.wordpress.com/2011/02/18/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D9%86>

⁶حول التعديلات الدستورية والإعلان الدستوري، انظر: - - مواد الدستور المعدلة، الهيئة العامة للاستعلامات

http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=1638

- نصوص الإعلان الدستوري، الهيئة العامة للاستعلامات

http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=1658

الذي بدت فيه هذه الجماعات أكثر اصطفاً خلف هذا المسار، الذي يهيئ لها الفوز بمقاعد البرلمان، والهيمنة على صياغة الدستور.

وقد حاول المجلس العسكري توظيف الانقسام المتزايد بين المعسكرين؛ لانتزاع امتيازات أكبر للمؤسسة العسكرية، عبر ما سمي بوثيقة المبادئ الحاكمة للدستور. وقد رفضت هذه الوثيقة جماعات الإسلام السياسي وبعض القوى السياسية والمنظمات الحقوقية، لكونها حاولت استثمار مخاوف مشروعة من مأسسة الدولة الدينية في الدستور الجديد، لمنح المؤسسة العسكرية امتيازاً فوق السلطات الدستورية، وتفويضها بالتدخل في الحياة السياسية؛ بدعوى حماية الدولة المدنية والشرعية الدستورية. كما منحت الوثيقة المجلس العسكري والحكومة دوراً مؤثراً في اختيار أغلبية أعضاء الهيئة التأسيسية، ومنحت المجلس أيضاً حق الفيتو ضد النصوص الدستورية التي ستضعها الهيئة التأسيسية.⁷

إن ذلك لا ينفى أن ثمة تطورات إيجابية بعد الثورة، حتى وإن كانت لا ترقى لتجسيد أهدافها الرئيسية في التغيير الشامل للنظام ومرتكزاته. فلقد فتح الطريق أمام إنهاء نظام الحزب الواحد، وذلك على الرغم من أن المجلس العسكري اكتفى بتعديلات محدودة على قانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1977، كان أهمها إبطال مفعول لجنة شؤون الأحزاب السياسية التي هيمن على مقاليدها في السابق الحزب الوطني المنحل، وإحالة الصلاحيات ذاتها التي تتمتع بها اللجنة إلى هيئة مشكلة من عناصر قضائية. وتحسب الطفرة التي عرفتها الخريطة الحزبية خلال هذا العام إلى المواءمات السياسية، والمرونة التي تحلت بها اللجنة في النظر إلى طلبات تأسيس الأحزاب الجديدة، لكنها تساهلت بدرجة كبيرة في تأسيس الأحزاب على أساس ديني، رغم أن القانون يحظر ذلك.⁸

شهدت الانتخابات البرلمانية -التي جرت أولى مراحلها خلال إعداد هذا التقرير- إقبالا واسعا من الناخبين، ولكنها اتسمت بقدر عالٍ من الفوضى والارتباك، يتحمل مسؤوليته بالدرجة الأولى المجلس العسكري. فقد جرت الانتخابات في ظل احتقان سياسي هائل، واندلاع ما وصف بأنه الموجة الثانية من الثورة، التي انطلقت تعبيراً عن شعور عميق بالإحباط لدى قوى الثورة، وشكوك متزايدة تجاه وفاء المجلس العسكري بتسليم السلطة.

⁷ لا للفاشية الدينية.. لا للهيمنة العسكرية، مركز القاهرة يقترح حلاً وسطاً لتلافي السقوط في براثن أحد الخيارين.. مكانة القوات المسلحة لا تتحدد بعقد إذعان، بل بالتفاوض على أسس متكافئة.

www.cihrs.org/?p=188

⁸ للاطلاع على نصوص قانون الأحزاب بعد تعديله، انظر

http://www.sis.gov.eg/Ar/LastPage.aspx?Category_ID=1739

لم تتصد اللجنة العليا للانتخابات لمخالفة الحظر القانوني على استخدام الشعارات الدينية، ونزوع بعض الأطراف، خاصة السلفيين، لاستخدام خطاب طائفي عنيف، يصل إلى حد تكفير خصومهم، رغم أن ذلك إهدى الصلاحيات المحدودة التي تتمتع بها. بينما هناك قسم مهم من صلاحياتها، موكل عمليا للمجلس العسكري أو لوزارة الداخلية. فمن الناحية الفعلية كانت وزارة الداخلية هي المختصة بالمهام الرئيسية، كأعداد جداول الناخبين، وتقسيم الدوائر الانتخابية، ووضع التصورات النهائية لتشكيل اللجنة العامة، ولجان الاقتراع والفرز. كما تدخل المجلس العسكري أكثر من مرة لمد مواعيد فتح باب الترشيح، وبإجراء الانتخابات في كل مرحلة على يومين بدلا من يوم واحد، دون حتى تشاور مع اللجنة العليا.

وزاد من ارتباك العملية الانتخابية أن تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية، لم تحترم حق المصريين المقيمين في الخارج في المشاركة السياسية، ولكن المجلس العسكري اضطر قبل أيام من بدء عملية الاقتراع إلى إشراكهم، نزولا على حكم القضاء الإداري الذي ألزم السلطات بكفالة حق المصريين في الخارج في التصويت.⁹

قمع الاحتجاجات السلمية:

على الرغم من إزاحة مبارك من المشهد السياسي، ونجاحات قوى الثورة في مناسبات عدة في تأكيد حق المصريين في التظاهر والاعتصام السلميين من خلال مظاهرات مليونية متعددة، فإن ذلك لم يضع حدا للاعتداء الوحشي على المحتجين بعد رحيل مبارك، الأمر الذي أفضى حتى أواخر نوفمبر إلى مصرع نحو مائة شخص، نتيجة للاستخدام المفرط للقوة، بما في ذلك الذخيرة الحية والغازات الخانقة، من قوات الجيش وقوات الأمن المركزي.

وبحسب التقارير الرسمية، فإنه خلال الموجة الأولى من الثورة في 25 يناير وحتى إزاحة مبارك في 11 فبراير سقط نحو 6467 مصابا¹⁰. وقتل أكثر من 846 شخصا، معظمهم خلال المواجهات مع قوات الأمن التي فتحت النيران على المتظاهرين في عدة محافظات. كما سجلت حالات عديدة لمطاردة المتظاهرين، وتعمد دهسهم بعربات ومصفحات الشرطة.

⁹ حول مشكلات النظام الانتخابي وملاحم المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية، انظر:

-الانتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات، تقرير المرحلة الأولى لانتخابات مجلس الشعب 28، 29 نوفمبر 2011.

<http://www.mosharka.org/index.php?newsid=417>

¹⁰ ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصى الحقائق بشأن الأحداث التي واكبت ثورة 25 يناير 2011.

http://www.ffnc-eg.org/assets/ffnc-eg_final.pdf

وفي محاولة يائسة لسحق إرادة المعتصمين بميدان التحرير، شهد الثاني من فبراير هجوما وحشيا على المتظاهرين، فيما عرف بـ"موقعة الجمل"، حيث أطلقت الشرطة الأعيرة النارية والمطاطية والخرطوش والقنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين. وشوهد بعض القناصة يطلقون بدورهم أعيرة نارية من أعلى الأبنية المطلة على الميدان.

وفي الوقت ذاته اقتحمت الميدان -المفترض أن القوات المسلحة قد تولت تأمين كل مداخله- مجموعات من البلطجية -الذين حشدتهم أنصار الرئيس المخلوع، يركبون الجياد والجمال ويحملون عصيا وقطعا حديدية وأسلحة بيضاء، وانهالوا ضربا على جموع المتظاهرين. خلال هذه المعركة تمكن المتظاهروين من القبض على بعض المعتدين، وتبين بعد الاطلاع على هوياتهم أنهم من الشرطة أو من الحزب الوطني الحاكم¹¹.

تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن محاولات كسر إرادة المصريين، لم تنحصر باستخدام القمع المفرط، بل اقتزنت أيضا بإخضاعهم للعقاب الجماعي، عبر إشاعة الفوضى والانفلات الأمني الناجم عن الانسحاب المفاجئ للشرطة من الشارع ومقار عملها، ليصير المصريون نهبا للأعمال الإجرامية من قبل فرق البلطجة ومعتادي الإجرام، وبخاصة بعد اقتحام عدة سجون، وإطلاق سراح المساجين منها.

على الرغم من أن ثورة 25 يناير قد اتسمت في مجملها بطابع سلمي أبهر العالم، فإنها انطوت على بعض أعمال العنف، مثل محاولات اقتحام مديريات الأمن، وإحراق عدد من أقسام الشرطة. وقد سجلت التقارير الرسمية مصرع 26 من ضباط وجنود الشرطة، يرجح أن عددا منهم قد قتلوا خلال أدائهم واجبه المهني في حماية المقار الأمنية¹².

خلال الاعتصام السلمي بميدان التحرير، وحتى إزاحة مبارك لم تتوقف الشكاوى من وقوع حالات اختطاف النشطاء السياسيين، وتعرض بعضهم للتعذيب على أيدي قوات الشرطة العسكرية. وسجلت التقارير في هذا الإطار أن 74 شخصا قد جرى اختطافهم واعتقالهم قبل تنحي مبارك¹³.

¹¹المرجع السابق.

¹²المرجع السابق.

¹³جبهة الدفاع عن متظاهري مصر - قائمة المختطفين والمعتقلين

ورغم الإقرار بأن القوات المسلحة قد تعاملت بحنكة مع بعض المظاهرات المليونية التي شهدتها البلاد بعد رحيل مبارك، من أجل الضغط لتحقيق مطالب الثورة، فقد بدا واضحا أن تزايد الانتقادات للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بشأن إدارته للمرحلة الانتقالية، قد أفضى بصورة تدريجية إلى تصاعد أعمال القمع مجددا بحق المتظاهرين.

وقد بدأت أولى المواجهات بعد الثورة مع المتظاهرين، عندما قامت هذه القوات في 9 مارس 2011، بفض اعتصام نحو 3 آلاف متظاهر بميدان التحرير، عقب المليونية التي استهدفت الضغط من أجل الإسراع بمحاكمة رموز نظام مبارك، وتطهير مؤسسات الدولة من العناصر التي دعمت تاريخيا نظامه. وقد أطلقت قوات الجيش والشرطة العسكرية النيران بكثافة في الهواء لتفريق المعتصمين، فضلا عن استخدام القنابل المسيلة للدموع والعصي الكهربائية. وبحسب تقارير حقوقية فإن عددا منهم قد جرى سحلهم على الأرض، كما تعرض بعضهم للتعذيب بالمتحف المصري الملاصق لساحة الاعتصام بميدان التحرير. وقد لوحظ خلال هذه المواجهة وعدة مواجهات لاحقة، أنه غالبا ما كانت تبدأ باستخدام جماعات البلطجية للتحرش بالمعتصمين، الأمر الذي يؤكد أن الاستخدام المؤسسي للبلطجية في عهد مبارك لم يتوقف بعد إزاحته¹⁴.

في 9 أبريل قامت قوات الجيش بإطلاق النار على المتظاهرين في ميدان التحرير. وبينما أعلنت وزارة الصحة وقوع حالة وفاة واحدة وإصابة 71 آخرين، فإن مصادر طبية أخرى أشارت إلى أن عدد القتلى قد يصل إلى ستة أشخاص، من بينهم طفلة في السابعة من العمر. كما ألقى القبض على 42 متظاهرا أحيلوا للتحقيق أمام النيابة العسكرية بتهمة خرق حظر التجول، ومخالفة قرارات الحاكم العسكري بمنع التجمعات¹⁵.

وفي أواخر يونيو شنت قوات الأمن المركزي للمرة الأولى منذ اندلاع الثورة، هجوما داميا على أسر شهداء الثورة ومئات المتضامنين معهم بميدان التحرير، واستخدمت الرصاص المطاطي والخرطوش والقنابل المسيلة للدموع. وأفضت المصادمات التي استمرت يومين إلى إصابة أكثر من ألف ومائة شخص من الجانبين. ولوحظ أن قوات الأمن المركزي قد عمدت إلى استفزاز

¹⁴ "مصر: يجب وضع حد للتعذيب والمحاكمات العسكرية للمدنيين"، بيان صادر عن هيومن رايتس ووتش، 11 مارس 2011.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/03/11-4>

¹⁵ إطلاق الجيش للرصاص على المواطنين سابقة خطيرة لا يجب أن تمر دون محاسبة. تقرير حقوقي مشترك بشأن اعتداءات 9 أبريل في ميدان التحرير.

<http://eipr.org/pressrelease/2011/04/10/1144>

المتظاهرين وأسره، من خلال سبهم عبر مكبرات الصوت، والتلويح لهم بإشارات مهينة ومنافية للآداب، وإشهار السيوف في مشاهد استعراضية لتهديد المتظاهرين واستفزازهم¹⁶. وفي 23 يوليو طوقت قوات الجيش والأمن المركزي مسيرة سلمية في ميدان العباسية، متجهة إلى وزارة الدفاع. وتعرض المتظاهرون لاعتداءات من قبل عناصر ترتدي زيا مدنيا يرحح أنهم من فرق البلطجة المأجورة¹⁷.

ولكن التاسع من أكتوبر شكل بداية لنقطة نوعية خطيرة في قمع الاحتجاجات السلمية. فقد شهدت منطقة ماسبيرو بوسط القاهرة ممارسات للقتل والعنف خارج نطاق القانون تتحمل مسؤوليتها قوات الجيش، وذلك في مواجهة مظاهرة سلمية مرخص لها قانونا، شارك فيها مسلمون وأقباط للتعدي بهدم إحدى الكنائس من قبل متعصبين. وقد راح ضحية هذه الأعمال ما لا يقل عن 28 قتيلا، فضلا عن مئات من المصابين. وأظهرت لقطات مصورة بالفيديو مدرعات الجيش تدهس المتظاهرين، فضلا عن إطلاق الذخيرة الحية عليهم، الذين قاموا بدورهم برشق الحجارة وإحراق مدرعة للجيش. وقد شهدت هذه المذبحة تطورا خطيرا بانضمام عناصر مدنية في الهجوم على المتظاهرين، في استجابة للدور التحريضي الذي لعبه الإعلام الرسمي في هذه الأحداث، والذي بث أخبارا تزعم قيام متظاهرين أقباط بإطلاق الأعباء النارية على جنود القوات المسلحة. كما وجه نداءً تحريزيا للمواطنين، يدعوهم للنزول لحماية الجيش من اعتداءات المتظاهرين الأقباط! وقد حاولت السلطات التصل من مسؤولياتها عن تلك الجرائم الخطيرة، وتوصيف ما حدث بأنه اشتباك بين مجموعات من المسلمين والمسيحيين، وأن عناصر مجهولة قد قامت بإطلاق النار على المتظاهرين والقوات المسلحة. جدير بالذكر أن قوات الشرطة العسكرية قد اقتحمت مقر فضائية "الحرية" وفضائية "25 يناير" أثناء المذبحة، وأرغمتهم على وقف البث¹⁸.

وفي 19 نوفمبر اندلعت موجة جديدة من العنف الدموي ضد المتظاهرين استمرت لنحو ستة أيام، حيث قامت قوات الأمن المركزي مدعومة بقوات الشرطة العسكرية على نحو مفاجئ باستخدام القوة لفض اعتصام سلمى محدود بميدان التحرير، يضم أسر شهداء ومصابي الثورة، وأحرقت

¹⁶ المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تعلن نتائج تحقيقاتها الميدانية في المصادمات بين الشرطة والمتظاهرين في 28، 29 يونيو.

<http://eipr.org/pressrelease/2011/07/04/1189>

¹⁷ في شهادة تفصيلية على هامش أحداث العباسية: المبادرة المصرية تتقدم ببلاغ للنائب العام حول الاعتداء على عمرو غربية واحتجازه دون سند قانوني"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 28 يوليو 2012.

<http://eipr.org/pressrelease/2011/07/28/1207>

¹⁸ أحداث ماسبيرو، الدولة تحض على العنف الطائفي وتكرس لسياسة القتل خارج القانون، بيان مشترك أصدرته 21 منظمة حقوقية في 16 أكتوبر 2011.

<http://eipr.org/pressrelease/2011/10/16/1266>

خيام المعتصمين، واستخدامت طلقات الخرطوش والذخيرة الحية. وقد أدى ذلك إلى استنفار وتوجه آلاف المتعاطفين إلى الميدان، الذين تشبثوا باستمرار الاعتصام. وقد جرت اعتداءات مماثلة في عدة محافظات، بعد انطلاق التظاهرات التضامنية فيها مع متظاهري التحرير. مما أفضى إلى مقتل نحو 40 شخصا، فضلا عن نحو قرابة أربعة آلاف مصاب، بينهم إصابات جسيمة -نتيجة لاستقرار الطلقات في الجزء العلوي من أجساد الضحايا، بما في ذلك الوجه- وفقدان البصر جزئيا أو كليا في بعض الحالات¹⁹.

جرائم التعذيب ووضعية السجناء والمحتجزين:

كان عام 2011 الأكثر دموية في السجون المصرية، فوفقا لما أعلنته مصلحة السجون في أبريل 2011، فإن 189 سجيناً قد قتلوا، وأصيب 263 سجيناً آخر بعد اختفاء الشرطة في 28 يناير. وقد رجحت لجنة تقصي الحقائق التي شكلتها الحكومة وقوع حالات فرار من بعض السجون، بعد قيام عناصر أمنية بفتح أبوابها، ومطالبة المساجين بمغادرتها (سجن الفيوم)، أو من خلال دفع السجناء للتمرد والعصيان الجماعي عبر إطلاق الأعيرة النارية، أو قطع المياه والكهرباء عنهم لعدة أيام، مثلما حدث في سجنين في منطقة وادي النطرون. ولم يستبعد التقرير حدوث هجمات مخططة من عناصر مسلحة، استهدفت بعض السجون، بالاستفادة من حالة الفراغ الأمني لإطلاق سراح سجناء بعينهم²⁰.

بحسب تقارير ميدانية حقوقية فإن أكثر من مائة سجين قد قتلوا في خمسة سجون، لم يثبت أن شهدت محاولات لهروب السجناء. وبحسب هذه التقارير، فإن سجن الاستئناف شهد يومي 30 و31 يناير مجزرة جماعية قتل خلالها 14 سجيناً، تم تقييدهم بالحبال، قبل أن يطلق عليهم الرصاص. كما أن إطلاق النار داخل بعض السجون قد استمر بشكل عشوائي لمدة تتراوح بين 10 و15 يوماً، مما أفضى إلى سقوط مزيد من الضحايا، كما أنه في بعض الحالات تركت جثث الضحايا تتعفن داخل العنابر ووسط السجناء الأحياء. وأضافت التقارير أنه رغم التحسن النسبي للوضع داخل السجون بعد أسابيع قليلة من اندلاع الثورة، فإن ذلك لم يمنع من تواصل الاعتداءات التي اقترن

¹⁹ منظمات حقوقية مصرية تطالب بتقديم قيادات الداخلية والشرطة العسكرية إلى المحاكمة الجنائية. www.cihrs.org/?p=298

²⁰ ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصى الحقائق بشأن الأحداث التي واكبت ثورة 25 يناير 2011، مرجع سابق.

بعضها بإطلاق النيران دون مسوغ قانوني على السجناء، مما أفضى إلى مصرع 9 سجناء على الأقل في 5 سجون²¹.

منذ نزول الجيش في 28 يناير 2011 إلى المدن، لم تنقطع الشكاوى بشأن ممارسات التعذيب من جانب الشرطة العسكرية خلال احتجاز النشطاء السياسيين والمشاركين في الاحتجاجات. لم يتوقف الأمر عند الضرب والسحل والصعق الكهربائي للمحتجزين وتوجيه الإهانات لهم، بل وصل الأمر في بعض الحالات لحد تعريض ناشطات سياسيات محتجزات لفحوص طبية إجبارية لإثبات عذريتهن، تحت إشراف أطباء عسكريين. كما أن بعض المحتجزين داخل السجون العسكرية كان يجري حقنهم بمواد قيل إنها مسكنة للألام الناجمة عن التعذيب، لكنها كانت تؤدي بعد حقنهم للألام إضافية في البطن وقئ²².

في 27 أكتوبر توفي عصام عطا في سجن طرة شديد الحراسة، حيث يقضي عقوبة بالسجن لمدة عامين، أصدرتها محكمة عسكرية بحقه. وقالت منظمات حقوقية إن شكوكا قوية ترجح تعرضه للتعذيب قبل وفاته، حيث أفاد ذووه بأن الضحية قد أخبرهم قبل يومين من الوفاة بأن أحد الضباط قد مرر داخل جسمه عبر فتحتي الفم والشرج خرطوم مياه، وأجبره على شرب ماء ممزوج بمسحوق غسيل للاشتباه في ابتلاعه مادة مخدرة²³.

تفاقم أزمة البحث عن العدالة:

حتى إعداد هذا التقرير للنشر، لم يتمكن القضاء من إدانة أي مسئول أو ضابط شرطة عن جرائم قتل المتظاهرين، خلال ثورة 25 يناير، بل صدر الحكم ببراءة عدد كبير من ضباط الشرطة المتهمين، وأدين فقط أمين شرطة، صدر عليه حکمان غيايبا بالإعدام. ومن ناحية أخرى تم تعيين قاضيين للتحقيق فيما يسمى بـ"التمويل الأجنبي للمجتمع المدني"، وقد سبق للقاضيين العمل في نيابة أمن الدولة سيئة الصيت، والتي تستخدم في تصفية الحسابات مع الخصوم السياسيين، فضلا عن التستر على تعذيب المتهمين المحالين إليها. ومنذ تولى القاضيان

²¹ "شهداء خلف القضبان.. قتل وتعذيب السجناء بعد اندلاع ثورة 25 يناير"، تقرير صادر عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية،

<http://eipr.org/report/2011/08/24/1223>

²² رسالة من منظمات حقوقية لوزير الصحة للتحقيق العاجل في انتهاك ضباط وأطباء من الجيش المصري لحرمة النفس والجسد، لمن جرى احتجازهم بعد فض اعتصام ميدان التحرير، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 20 مارس 2011.

<http://eipr.org/pressrelease/2011/03/20/1126>

²³ وزارة الداخلية تتحمل المسؤولية كاملة عن وفاة السجين عصام عطا، بيان مشترك صادر في 31 أكتوبر 2011.

<http://eipr.org/pressrelease/2011/10/31/1273>

التحقيق جرى تسريب منتظم لوسائل الإعلام الحكومية الصفراء، أجزاء مبتسرة من التحقيقات الجارية، يعزز الحملة الأمنية ضد منظمات حقوق الإنسان بشكل خاص.

شهد العام 2011 توسعا غير مسبوق في انتهاك معايير المحاكمة العادلة، وبخاصة عبر التوسع في إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية، وحرمانهم من المثل أمام قاضيه الطبيعي. وفي الأشهر الأولى من تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، بدت المحاكمات العسكرية أقرب إلى المحاكمات الميدانية التي تجري في ميدان الحرب، حيث لا يتاح للماتلين أمامها الاستعانة بمحامٍ، وتصدر أحكامها في غضون دقائق أو ساعات قليلة.

وعلى حين أن المحاكمات العسكرية للمدنيين قد طالت نحو ألفي شخص طيلة سنوات عهد مبارك الثلاثين، فإن المحاكمات العسكرية وفقاً لما أعلنه رئيس هيئة القضاء العسكري في مؤتمر صحفي في الخامس من سبتمبر فقد بلغ عدد المتهمين المحالين إليها منذ الخامس والعشرين من يناير 11879 متهماً تلقى 5326 منهم عقوبات نافذة، وطالت عقوبات موقوفة التنفيذ 1836 متهماً وحصل 597 متهماً، على أحكام بالبراءة، ولا تزال هناك أحكام تنتظر التصديق بشأن 1038 متهماً²⁴.

وتكتسي هذه الأحكام خطورة كبرى في الحالات التي انتهت فيها المحكمة إلى الحكم بالإعدام. مثلما حدث مع أربعة متهمين قضت المحكمة العسكرية في 16 مايو 2011، بإعدامهم بتهمة اختطاف فتاة والاعتداء عليها. كان بين من طالتهم هذه الأحكام في تلك الجريمة صبي لا يتجاوز عمره 17 عاماً، وهو ما يعد في حد ذاته انتهاكا صارخا للمعايير الدولية، بل لقانون الطفل المصري، وقانون القضاء العسكري، وهو ما يدل على مدى تجاهل القضاء العسكري للقوانين المدنية والعسكرية²⁵.

ويتذرع المجلس العسكري في تمسكه بالمحاكمات العسكرية بشيوع جرائم البلطجة وحياسة الأسلحة، والتعدي على القوات المسلحة. غير أن مئات من النشطاء السياسيين والمدونين والمشاركين في التظاهر السلمي، كانوا هدفاً للإحالة إلى القضاء العسكري.

²⁴ جريدة الأهرام ، "رئيس هيئة القضاء العسكري في مؤتمر صحفي: أتحدى أن يثبت أحد أن الثوار تمت محاكمتهم عسكرياً". <http://www.ahram.org.eg/Al-Mashhad-Al-Syiasy/News/99424.aspx> ولمزيد من التفاصيل راجع: "مصر: بعد محاكمات عسكرية جائرة.. يجب إعادة محاكمة الـ 12000 شخص أو إخلاء سبيلهم"، بيان صادر عن هيومن رايتس ووتش ، 10 سبتمبر 2011.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/09/10/12000>

²⁵ "المحكمة العسكرية العليا تقضي بإعدام طفل لم يتجاوز الثامنة عشرة... المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تدعو للإيقاف الفوري لتنفيذ الحكم ولمراجعة شاملة للقضايا التي نظرها القضاء العسكري" ، بيان صادر عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ، 17 مايو 2011.

<http://eipr.org/pressrelease/2011/05/17/1167>

ويشار - على سبيل المثال - إلى الحكم الذي أصدرته محكمة عسكرية بحق الناشط السياسي عمرو البحيري بمعاقبته بالسجن 5 سنوات، بتهمة التعدي على مكلف بخدمة عامة وكسر حظر التجول. وقد صدر الحكم بإدانتته في غضون ثلاثة أيام فقط من احتجازه أثناء مظاهرة سلمية في 26 فبراير أمام مجلس الوزراء. ولم يتح للبحيري الاستعانة بمحامٍ خلال التحقيق معه. كما حرم من الاتصال بذويه، مما أضع عليه فرصة الاستعانة بشهود أو تقديم إثباتات تفيد براءته من الاتهام الموجه له²⁶.

كما عوقب المدون مايكل نبيل بالسجن 3 أعوام من قبل محكمة عسكرية، بعدما ألقى القبض عليه في 28 مارس، بتهمة إهانة الجيش، ونشر أخبار كاذبة عبر مدونته التي تضمنت انتقاداته للمؤسسة العسكرية ودعوته إلى وقف نظام التجنيد الإجباري في الجيش²⁷. وقد تقرر إعادة محاكمته بعد قبول الطعن المقدم منه، وبالنظر لأن مايكل ومحاميه قد قاطعوا جلسة إعادة المحاكمة، احتجاجاً على محاكمته كمديني أمام محكمة عسكرية، فقد انتدبت المحكمة محامياً له على غير رغبته، واتخذت قراراً بتوقيع الكشف الطبي عليه للوقوف على حالة قواه العقلية²⁸. كما أحييت الناشطة السياسية أسماء محفوظ العضو بحزب التيار المصري والقيادية السابقة بحركة شباب 6 أبريل للتحقيق أمام النيابة العسكرية، بتهمة الإساءة للمجلس العسكري وترويج شائعات عبر الفضائيات من شأنها تهديد السلام الاجتماعي. وقد أخلى سبيلها بكفالة مالية قدرها 20 ألف جنيه²⁹.

²⁶ منظمات حقوقية تدين إحالة المدنيين لمحاكمات عسكرية وتدعو الجيش لإعادة النظر في الأحكام، 2 مارس 2011. <http://eipr.org/pressrelease/2011/03/02/1111>

²⁷ "مصر: الحكم على مدونٍ بالسجن 3 سنوات في ضربة موجعة لحرية التعبير"، بيان صادر عن هيومن رايتس ووتش، 11 أبريل 2011.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/04/11/3>

- "مصر: يجب إسقاط الاتهامات عن المدون الذي انتقد المؤسسة العسكرية"، بيان صادر عن هيومن رايتس ووتش، 6 أبريل 2011.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/04/06-1>

ولمزيد من المعلومات برجاء مراجعة الرابط التالي:

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=32104

²⁸ "لا للاستنساد على مايكل نبيل"، بيان صادر عن "مصريون ضد التمييز الديني"، 27 أكتوبر 2011.

<http://www.anhri.net/?p=42396>

²⁹ "إحالة أسماء محفوظ إلى المحكمة العسكرية بتهمة "إهانة المجلس العسكري"، المصري اليوم، 17 أغسطس 2011.

<http://www.almazry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=307598&IssueID=2230>

وأيضاً: النيابة العسكرية تخرى سبيل أسماء محفوظ بكفالة ٢٠ ألف جنيه بعد اتهامها بسبب المجلس العسكري، المصري اليوم، 15 أغسطس 2011.

<http://www.almazry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=307354&IssueID=2228>

وفيما بدا نوعا من التنكيل بالناشط السياسي البارز من شباب الثورة، المدون المعروف علاء عبد الفتاح -الذي تنشر مقالاته في الصحافة ومدونته انتقادات حادة لسياسات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ومطالبته بالتحدي عن إدارة شؤون البلاد- استدعي للمثول أمام النيابة العسكرية في نهاية شهر أكتوبر، ليجد نفسه متهما باتهامات خطيرة في قضية مذبحة ماسبيرو، شملت الاتهامات التحريض على المؤسسة العسكرية والتجمهر والاعتداء على معدات عسكرية، بل وسرقة سلاح أيضا. وقد استخدم علاء حقه في الصمت عند استجوابه، انطلاقا من رفضه لمحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري، فضلا عن أن القضاء العسكري لا يمكن أن يكون محايدا في مذبحة ماسبيرو التي تقع مسؤوليتها على القوات المسلحة. وقد ظل علاء رهن الحبس الاحتياطي لأكثر من شهر بموجب قرارات القضاء العسكري، ورغم أن السلطات اضطرت -بسبب تزايد الانتقادات في داخل وخارج البلاد بشأن المحاكمات العسكرية للمدنيين- لإحالة قضية ماسبيرو إلى نيابة أمن الدولة، فإن الأخيرة قررت في أواخر نوفمبر استمرار حبس علاء عبد الفتاح احتياطيا³⁰.

غير أن ما حدث في المعالجة القضائية لمذبحة ماسبيرو، صار هو النمط السائد في كل التحقيقات التي تتناول جرائم ارتكبتها عسكريون ضد مدنيين، أو كان العسكريون هم المتهم الرئيسي المفترض فيها، حيث تعذر التحقيق مع العسكريين، بل استخدمت الأحداث التي جرى خلالها ارتكاب هذه الجرائم، لتصفية الحساب مع نشطاء سياسيين، مثل علاء عبد الفتاح وغيره، من خلال نسب اتهامات لهم لا أساس لها، وتقديم الشهود ذاتهم بشكل متكرر لإثبات الاتهامات في قضايا مختلفة.

انتهاكات واسعة لحرية الرأي والتعبير:

لم تتقدم البلاد في عام الثورة خطوة واحدة باتجاه إنهاء القيود التشريعية الهائلة على حرية الرأي والتعبير، لتبقى هذه الحريات تمارس بصورة عرفية -كما في العهد السابق- يعتمد على مدى "تحمل" القائمين على إدارة البلاد للانتقادات. ومن ثم فقد شاع استدعاء النيابة العسكرية للنشطاء السياسيين والمدونين والصحفيين والإعلاميين للتحقيق معهم، بسبب انتقاداتهم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، أو الزعم بالإساءة إلى الجيش. كما أصدر المجلس العسكري تعليمات مشددة

³⁰ على نهج مبارك.. حبس ناشط لإخفاء حقيقة المجزرة، بيان مشترك أصدرته 18 منظمة حقوقية مصرية، 31 أكتوبر 2011. <http://eipr.org/pressrelease/2011/10/31/1272>

للصحف بحثها على عدم نشر أي موضوعات أو أخبار أو تصريحات أو شكاوى أو صور تخص القوات المسلحة أو قاداتها، إلا بعد مراجعة إدارة الشؤون المعنوية والمخابرات الحربية³¹.

وفي 10 مايو أصدر رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون قرارا بإنهاء البث المباشر لبرنامج "شارع الكلام"، الذي استضاف الإعلامية المعروفة بثينة كامل المرشحة المحتملة لرئاسة الجمهورية. وكانت بثينة قد انتقدت المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وجرى استدعاؤها لاحقا أمام النيابة العسكرية³². كما أصدر اللواء طارق المهدي خلال إدارته لاتحاد الإذاعة والتلفزيون في يونيو قرارا بإيقاف بث برنامج "بتوقيت القاهرة" للإعلامي حافظ الميرازي³³.

وقد استدعى الناشط والمدون حسام الحملاوي للمثول أمام النيابة العسكرية، لأنه حمل قائد الشرطة العسكرية المسئولية عن بعض ممارسات أعمال التعذيب، واستدعت النيابة العسكرية عادل حمودة رئيس تحرير صحيفة الفجر، والصحفية رشا عزب، بسبب تناول الصحيفة لانتهاكات منسوبة إلى الجيش³⁴.

كما استهدفت إجراءات مماثلة الإعلامية المعروفة بقناة on tv ريم ماجد والكاتب الصحفي نبيل شرف الدين، ورئيس تحرير الوفد الأسبوعي سيد عبد العاطي، والصحفي حسام السويفي. وقرر وزير العدل التحقيق مع ثلاثة من القضاة وهم: المستشار حسن النجار رئيس نادي قضاة الزقازيق، وعلاء شوقي رئيس محكمة جنايات الجيزة، وأشرف ندا رئيس محكمة الاستئناف ببني

³¹ "مصر: المحاكمات العسكرية تخطف نظام العدالة"، بيان صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش، 29 أبريل 2011.
<http://www.hrw.org/ar/news/2011/04/29>

³² حلقة بثينة كامل التي دفعت ماسبيرو لطلب إنهاؤها بشكل فوري قبل أن يقطعوا البث عن القناة
<http://www.copts.net/forum/showthread.php?p=378638>

- بعد التحقيق معها .. بثينة كامل تحمل للجمهور رسائل عسكرية، جريدة الوفد ، 16 مايو 2011.
http://www.alwafd.org/index.php?option=com_content&view=article&id=45793:%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D8%AB%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%AA%D9%8E%D8%AD%D9%85%D9%84%D9%8F-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1-%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%B9%D9%83%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A9&catid=124:%D9%87%D9%88%20%D9%88%20%D9%87%D9%89&Itemid=356#axzz1OVGq9BIx

³³ "قلق حقوقي من وقف برنامج "بتوقيت القاهرة"، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، 8 أغسطس 2011.
http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2011/june/8/worries_program.aspx?ref=moreclip

³⁴ "مصر: المجلس العسكري يشدد من حملته القمعية على حرية التعبير"، بيان صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش ، 17 أغسطس 2011.
<http://www.hrw.org/ar/news/2011/08/17>

سوف، بسبب انتقادهم في برامج تلفزيونية وإذاعية، لإحالة المدنيين للمحاكمات العسكرية ومطالبتهم بإصلاح القضاء³⁵.

وتحت وطأة الضغوط المتزايدة على وسائل الإعلام، أنهت قناة "دريم" تعاقدتها مع الإعلامية دينا عبد الرحمن في يوليو، بعد توجيهها في برنامجها "صباح دريم"، انتقادات للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، بعد قمع المتظاهرين في العباسية، واتهامات المجلس العسكري لحركة 6 أبريل بتلقي أموال من الخارج³⁶. واضطر الإعلامي المعروف يسري فودة إلى تعليق بث برنامجه "آخر كلام"، الذي يذاع في قناة On tv، بعدما استشعر ضغوطاً لمنع استضافته الأديب المعروف علاء الأسواني في حلقة 20 أكتوبر³⁷.

ومع تصعيد دور وزارة الإعلام في الوصاية على وسائل البث، داهمت شرطة المصنفات الفنية بوزارة الداخلية في سبتمبر مكاتب 16 فضائية، بدعوى التأكد من صحة تصاريح البث الممنوحة لها. شملت هذه الحملة قناة "الجزيرة الدولية"، "الجزيرة مباشر-مصر". وتحفظت القوة على أحد مهندسي البث في "الجزيرة مباشر-مصر"، بدعوى أن القناة تبث من دون ترخيص. وقد أخلى سبيل مهندس البث في اليوم التالي. وكانت قناة "الجزيرة" قد تقدمت بطلب للحصول على ترخيص بإنشاء قناة متخصصة في الشؤون المصرية بعد إزاحة مبارك، وأخطرت القناة في ذلك الوقت بإمكانية أن تبث القناة المتخصصة من خلال الترخيص لقناة "الجزيرة الإخبارية"، إلى حين استكمال إجراءات الترخيص للقناة المتخصصة. وقد تعرض مكتب "الجزيرة مباشر" مرة أخرى للمداهمة في 29 سبتمبر، وصادرت شرطة المصنفات أجهزة ومعدات خاصة بالقناة، وأساعت

³⁵ المجلس العسكري يجب أن يكون أيضاً في خدمة الشعب وليس قامعا له، تحقيقات مع ثلاثة قضاة وخمسة إعلاميين في قضايا رأي تتعلق بالمجلس العسكري، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 31 مايو 2011.

<http://www.anhri.net/?p=32688>

وأيضاً:

<http://www.aljazeera.net/Mob/Templates/Postings/NewsDetailedPage.aspx?GUID=95EB9576-C674-4EFC-82BD-9C4B2EEDB885>

³⁶ "على المجلس العسكري الكف عن انتهاك حرية الإعلام"، بيان صادر عن مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 25 يوليو 2011.

<http://www.anhri.net/?p=36412>

37 يسري فودة يعلق (آخر كلام) لأجل غير مسمى، جريدة الشروق، 21 أكتوبر 2011.

<http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=21102011&id=08ea3108-e6d9-49c1-9895-14fdcc3dc91f>

<http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=314833&IssueID=2296>

وأيضاً راجع: "ضغوط شديدة تسفر عن توقف برنامج آخر كلام"، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 22 أكتوبر 2011.

<http://www.anhri.net/?p=42037>

معاملة العاملين بالمكتب³⁸. قرر وزير الإعلام تجميد البث في منح أي تراخيص جديدة للفضائيات، متهما وسائل البث بعدم الانضباط، ودعا إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الفضائيات التي وصفها بأنها تضر بالاستقرار والأمن³⁹.

وفي غضون ذلك، تلقت قناتا "أون-تي-في"، و"دريم"، إنذارا من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بدعوى أن محتوى البث بالنسبة للأولى يتجاوز حدود ترخيص البث الممنوح لها، وخروج الثانية على ميثاق الشرف الإعلامي⁴⁰.

وقد عادت إلى الظهور مصادرة الصحف، ففي 24 سبتمبر تعرضت صحيفة "صوت الأمة" للمصادرة دون إبداء أسباب، ورجح رئيس تحريرها عبد الحليم قنديل أن المصادرة جاءت على خلفية تحقيقات، تضمنها العدد المصادر، وثيقة الصلة بالمسؤولين عن جهاز المخابرات⁴¹. ولأول مرة تظال المصادرة صحيفة قومية، حيث كشف رئيس تحرير صحيفة "روزاليوسف" أن إدارة مطابع الأهرام امتنعت عن طباعة إحدى صفحات العدد الصادر في 27 سبتمبر. وطلبت منه ضرورة استبدالها بناء على أوامر من "جهة سيادية"، بسبب حظر النشر في قضية تتصل بمزاعم عن شبكة تعمل لصالح إسرائيل، وضلوع الرئيس المخلوع في تأمين أحد أفرادها⁴².

وإزاء الضغوط المتزايدة على وسائل الإعلام وتدخلات الرقابة العسكرية، أطلق عدد من الكتاب -على سبيل الاحتجاج- مبادرة "الأعمدة البيضاء"، التي امتنع بموجبها عددا منهم عن كتابة

³⁸ "حملة لوزارتى الداخلية والإعلام على ١٦ فضائية ومداومة مكتب «الجزيرة» واتهامها بالبث دون ترخيص"، المصرى اليوم ، 12 سبتمبر 2011.

<http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=310453>

- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان: التضييق على الإعلام يعد استمرار للتآكل في مكتسبات الثورة"، 11 سبتمبر 2011

<http://www.anhri.net/?p=39094>

<http://www.france24.com/ar/20110929-al-jazeera-bureau-direct-cairo-attacked-police-egypt-scaf> : وأيضاً راجع :

³⁹ "المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتخذ قرارات هامة ضد وسائل الإعلام"، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، 12 سبتمبر 2011.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=32101

⁴⁰ "مصر : انطلاق مبادرة الأعمدة البيضاء ضد تدخل الرقيب العسكري"، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، 6 أكتوبر 2011.

<http://www.anhri.net/?p=40889>

⁴¹ "مصر: تراجع حاد فى حرية الرأى والتعبير"، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، 26 سبتمبر 2011.

<http://www.anhri.net/?p=39997>

⁴² "الشبكة العربية تتدد باستمرار استهداف حرية الرأى والتعبير"، 27 سبتمبر 2011.

<http://www.anhri.net/?p=40203>

أعدتهم، تاركين مساحات هذه الأعمدة بيضاء⁴³. جدير بالذكر أن الصحفيين والإعلاميين كانوا طوال العام هدفا للاعتداء والتهديد والترهيب أثناء تغطية الأحداث، وبخاصة في ظل الاستخدام المفرط للقوة في قمع المظاهرات والاعتصامات السلمية⁴⁴.

كما تعرضت ثلاث صحفيات للتحرش الجنسي، اثنتان منهن يرجح وقوعهما من عناصر مأجورة للتخريب، لإعطاء الانطباع بأن العنف البوليسي يستهدف البلطجية وليس المتظاهرين سلميا. غير أنه في الحالة الثالثة، قالت الصحفية المصرية-الأمريكية منى الطحاوي إنه ألقى القبض عليها أثناء مشاركتها في مظاهرات 19 نوفمبر، حيث حاولت عناصر من وزارة الداخلية الاعتداء الجنسي عليها قبل أن يتم إطلاق سراحها⁴⁵. وقد حذرت منظمات حقوقية المراسلات والصحفيات الأجانب من الذهاب لمصر؛ بسبب احتمالات استهدافهن بالتحرش أو الاعتداء الجنسي.

تصاعد الضغوط على المنظمات غير الحكومية والنقابات.. وتسامح مع الأحزاب الدينية:

تزايدت الضغوط بصورة هائلة على مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان على وجه الخصوص، بعدما طور القائمون على إدارة شئون البلاد، حملات التشهير الإعلامي التي كان يستخدمها نظام مبارك مع منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، بوصفها بعدم الوطنية، وولائها لأطراف خارجية. تمثل هذا التطور في الإعلان عن إجراء تحقيقات قضائية تتعلق بمئات المنظمات والمسؤولين عنها، وتتضمن اتهامات تصل إلى حد الخيانة العظمى وفقا لتصريحات مصادر قضائية- والكشف عن سرية الحسابات البنكية لعدد كبير من المنظمات والمسؤولين عن إدارتها، بزعم إثبات هذه الاتهامات.

ويلفت النظر في هذه الحملة غير المسبوقة اتساع نطاق المشاركين فيها، ليشمل قيادات بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ووزراء التعاون الدولي والعدل والتضامن الاجتماعي والإعلام. وتجري تغذية الحملة الإعلامية المتصاعدة يوميا بتسريبات من لجنة التحقيق، التي شكلها وزير العدل للنظر في التمويل الأجنبي للمنظمات الأهلية⁴⁶.

⁴³ مصر : انطلاق مبادرة الأعمدة البيضاء ضد تدخل الرقيب العسكري" ، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، 6 أكتوبر 2011. مرجع سبق ذكره.

⁴⁴ الاعتداء على 17 صحفيا على الأقل أثناء المصادمات في مصر، 22 نوفمبر 2011.

www.ifex.org/egypt/2011/11/22/journalists_assaulted/ar/

⁴⁵ "صحافية فرنسية من "فرانس 3" ضحية اعتداء جنسي: ضرورة امتناع المراسلات عن التوجه إلى مصر لتغطية الأحداث في ميدان التحرير"، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود ، 25 نوفمبر 2011.

http://www.ifex.org/egypt/2011/11/25/prioritize_safety/ar/

⁴⁶ حول مغزى هذه الحملات ومضمونها والأطراف الضالعة فيها انظر:

تكشف هذه الحملة عن الضيق المتزايد من قبل القائمين على إدارة شئون البلاد من الانتقادات التي توجهها بشكل خاص منظمات حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمسار السياسي لإدارة المرحلة الانتقالية، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي جرت منذ ثورة يناير.

تجدر الإشارة إلى أن الشرطة العسكرية بمشاركة عناصر من مباحث أمن الدولة ومجموعة من البلطجية، قد داهمت في 3 فبراير مقر مركز هشام مبارك للقانون، وألقت القبض على مؤسسه المحامي المعروف أحمد سيف الإسلام، وعدد من المحامين، وباحثين في منظمة العفو الدولية وهيو من رايتس ووتش، أثناء اجتماعهم في المركز، الذي كان يشكل في الوقت ذاته غرفة عمليات مشتركة لمنظمات حقوق الإنسان المصرية تحمل اسم "جبهة الدفاع عن حقوق متظاهري مصر". وفي غضون ذلك كانت فرق البلطجية أسفل المبنى تتهافت متوعدة من تصفهم بالخونة والعملاء.⁴⁷ ومع أن بعض الجماعات السياسية التي نشطت في التهيئة للثورة، مثل حركتي "كفاية" و"6 أبريل" طالتهن حملات التشهير، وربما تتهددهم أيضا دعاوى قضائية محتملة، إلا أن العام الحالي شهد نوعا من الانفراج في تشكيل الأحزاب السياسية؛ حيث اقترنت التعديلات المحدودة التي أدخلت على قانون الأحزاب السياسية بإزاحة لجنة شئون الأحزاب، التي كانت تتشكل من قيادات الحزب الحاكم في ظل نظام مبارك، ليحل محلها لجنة مشكلة من القضاة، وقد كان هذا التعديل رغم الإبقاء على أو إضافة مزيد من القيود على حق تكوين الأحزاب - كافيًا لإحداث قفزة نوعية في قائمة الأحزاب السياسية المرخص لها قانونًا، التي باتت تضم ما يزيد على خمسين حزبًا. ومع أن القانون يحظر إنشاء الأحزاب على أساس ديني، فقد أتاحت المرونة في تطبيق هذا القيد، الترخيص لعدد من الأحزاب ذات المرجعية الدينية، تنتمي إلى الجماعات السلفية والجماعة الإسلامية، فضلًا عن جماعة الإخوان المسلمين.

- عصام الدين حسن ، " حملات التشهير والتمويل الأجنبي. قراءة في الهجمة على الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني " ، ورقه عمل مقدمة في حلقة نقاشية نظمها المجموعة المتحدة تحت عنوان "إهانة القانون وحمله الكراهية " ، 19 سبتمبر 2011، فندق سفير بالدقي .

- انظر أيضا "ورثة نظام مبارك يشددون هجمتهم على المجتمع المدني وحرية التنظيم "، بيان صحفي صادر عن 36 منظمة حقوقية، 24 أغسطس 2011.

www.cihrs.org/arabic/newssystem/articles/2948.aspx

- "المنظمات غير الحكومية تدين استمرار سياسات النظام السابق في قمع و محاصرة العمل الأهلي " ، 25 يوليو 2011. <http://www.anhri.net/?p=36342>

- وكذلك: <http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=502644> - "مصر: تحركات حكومية لتقييد حقوق الإنسان وأنشطة منظمات الديمقراطية"، بيان صادر عن منظمة هيو من رايتس ووتش ، 26 سبتمبر 2011.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/09/26>

⁴⁷ "بيان صحفي من 36 منظمة حقوقية: ورثة نظام مبارك يشددون هجمتهم على المجتمع المدني وحرية التنظيم، مرجع سابق.

كما نجحت التشكيلات والمنظمات النقابية في استثمار مناخ الثورة لإعادة الحياة إلى بعض النقابات المهنية، التي كانت عاجزة عن إجراء انتخاباتها لسنوات طويلة، أو كانت رهن الحراسة القضائية في عهد مبارك. كما أبدت وزارة القوى العاملة والحكومة مرونة نسبية في التعامل مع حقوق العمال في إنشاء منظمات واتحادات نقابية مستقلة، بعد أن وضعت منظمة العمل الدولية مصر في القائمة السوداء للدول التي تنتهك الحريات النقابية. وقد ساعدت هذه الضغوط في السماح بتأسيس عدد من النقابات العمالية المستقلة، واتحادات مستقلة بمعزل عن اتحاد العمال الرسمي. كما قبل مجلس الوزراء في أغسطس بتنفيذ أحكام القضاء ببطلان انتخابات اتحاد نقابات عمال مصر لدورة 2006-2011، بما يترتب عليها من آثار، تشمل حل مجلس إدارة الاتحاد، ومجالس إدارات النقابات العامة واللجان النقابية، التي تشكلت من خلال انتخابات مزورة. غير أن وزارة القوى العاملة قررت في نوفمبر استمرار عمل مجالس إدارات النقابات العامة واللجان النقابية بجميع تشكيلاتها لحين إجراء انتخابات جديدة⁴⁸.

يذكر أن وزارة القوى العاملة كانت قد أعدت مشروع قانون للحريات النقابية، يتسق مع المعايير الدولية بعد أن استطلعت آراء نشطاء حقوقيين ونقابيين، ولكن المجلس العسكري امتنع عن إصدار القانون المقترح⁴⁹.

تصاعد الضغوط على الحريات الدينية ومخاوف الاحتراب الأهلي:

تواصلت الضغوط على الحريات الدينية، وتصاعد التوتر الطائفي الذي عمقته سياسات حقبة مبارك، والتي أعيد إنتاجها بعد رحيله. فقد تواصلت سياسات التخلي عن التطبيق الحازم للقانون تجاه مرتكبي أعمال العنف الطائفي، والاكتماء بين الحين والآخر بالتلويح بإصدار قانون موحد لبناء دور العبادة، في الوقت الذي يتعزز فيه الشعور لدى الأقباط أن إعادة بناء كنيسة هدمها المتعصبون، أو السماح بإعادة فتح كنيسة توقفت إجراءات ترخيصها، بات يتطلب ليس فقط استيفاء إجراءات إدارية، بل يقتضي أيضا استئذان الأغلبية المسلمة.

بدأ العام بتفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية في أعقاب صلاة العام الجديد، مما أدى إلى مقتل 22 شخصا وإصابة 79 آخرين⁵⁰. وقد تعاملت أجهزة الأمن بعنف مع المظاهرات الاحتجاجية ذات

⁴⁸ دار الخدمات النقابية والعمالية تدين قرار واتفاق 19 نوفمبر الصادر عن اجتماع وزير القوى العاملة مع رؤساء النقابات العامة.

www.anhri.net/?p=43732

⁴⁹ رسالة إلى مجلس الوزراء المصري، الحكومة المصرية مدعوة الآن إلى الانتصار لحق العمال المصريين في تكوين نقاباتهم بحرية.

www.anhri.net/?p=37374

الطابع التضامني مع الأقباط، وذلك باستخدام الرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع. وجرى اعتقال أكثر من 300 شخص من الإسكندرية وحدها. كما تعرض للتعذيب عدد من المشتبه في مسؤوليتهم عن تدبير الانفجار، وأفضى التعذيب إلى وفاة السيد بلال بعد يوم واحد من اعتقاله بمقر مباحث أمن الدولة⁵¹. وفي أعقاب إزاحة مبارك، تقدم محامون ببلاغ للنائب العام يتهمون فيه وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي بالمسؤولية عن تفجير كنيسة القديسين، استنادا إلى معلومات تشير إلى وجود جهاز سري داخل وزارة الداخلية ينظم أعمالا تخريبية، كلما تعرض النظام لأي هزة سياسية⁵².

وفي الأسبوع الأول من مارس اقتحم مسلمون متعصبون كنيسة "الشهيد" بمركز أطفح -جنوب القاهرة- وهدموها، بسبب شائعات حول علاقة بين تاجر مسيحي وفتاة مسلمة⁵³. وقد تعهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإعادة بناء الكنيسة. لكن البدء في أعمال البناء لم يكن ممكنا قبل استدعاء قيادات دينية لإقناع المسلمين بالسماح بذلك، رغم أنه لم يتم تقديم مرتكبي هذه الجريمة للمحاكمة.

وشهدت منطقة منشأة ناصر بالقاهرة ليلة دامية في 8 مارس جراء اشتباكات متبادلة بين آلاف من الأقباط والمسلمين، إثر قطع الأقباط الغاضبين على هدم كنيسة "الشهيد" طريق صلاح سالم. وأسفرت هذه الاشتباكات عن سقوط 13 قتيلًا، وإصابة 140 آخرين، وإحراق أكثر من 20 منزلاً⁵⁴.

وشهدت محافظة قنا عصيانا لبضعة أسابيع، بعد تعيين محافظ قبلي لها. كما نظمت مجموعات سلفية مظاهرات طائفية للمطالبة بتعيين محافظ مسلم، مع قطع طرق السفر الرئيسية، وخطوط

⁵⁰ بيان مشترك بين 12 منظمة حقوقية مصرية: "فلتكن مذبحه الإسكندرية بداية النهاية لسياسة حكومية أثبتت فشلها الذريع"، 4 يناير 2011.

<http://eipr.org/pressrelease/2011/01/04/1065>

⁵¹ انتهاكات أمنية واسعة النطاق في إطار التحقيق في تفجيرات الإسكندرية، بيان مشترك صادر عن مؤسسة الكرامة والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 15 يناير 2011.

<http://eipr.org/pressrelease/2011/01/15/1067>

⁵² نيابة أمن الدولة تحقق في اتهام "العادلي" بالتورط في تفجير القديسين، جريدة اليوم السابع، 7 فبراير 2011.

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=347570&SecID=65&IssueID=15>

⁵³ في حادث أطفح .. الشائعات وغياب الأمن وراء تفجيرات الأحداث، جريدة الشروق، 7 مارس 2011.

<http://www.shorouknews.com/contentdata.aspx?id=403452>

⁵⁴ ليلة دامية في منشأة ناصر: اشتباكات مسلحة بين الأقباط والمسلمين تسقط 13 قتيلًا و 140 مصابًا واحترق 20 منزلاً وعدد من السيارات، جريدة المصري اليوم، 10 مارس 2011.

<http://www.almazry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=290064>

السكك الحديدية. واضطرت السلطات إلى تجميد صلاحيات المحافظ، وإسنادها لسكرتير عام المحافظة لمدة ثلاثة أشهر قبل أن تعين محافظاً جديداً⁵⁵.

وفي 7 مايو شهدت منطقة إمبابة في محافظة الجيزة، اشتباكات طائفية دموية وإجراق كنيسة العذراء، بعد أن حاول مئات السلفيين اقتحام كنيسة مارمينا، بسبب شائعة حول احتجاز فتاة مسيحية، أشهرت إسلامها بداخل الكنيسة. وأسفرت الاشتباكات عن 15 قتيلاً و242 مصاباً. وأكدت تقارير ميدانية حقوقية تقاعس قوات الشرطة والجيش عن حماية الكنائس التي طالتها هذه الاعتداءات⁵⁶. وقد أحالت السلطات المتهمين إلى محكمة أمن الدولة "طوارئ"، وهي محكمة استثنائية.

وفي محاولة لاحتواء غضب الأقباط المتزايد، الذي عبرت عنه اعتصامات متواصلة للأقباط أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون بماسبيرو بالقاهرة، أعلن رئيس مجلس الوزراء عزمه إعادة فتح 16 كنيسة مغلقة في عدة محافظات⁵⁷. غير أن الحكومة عجزت عن تنفيذ ما تعهدت به، حيث وقعت مصادمات عنيفة بين مواطنين أقباط ومجموعات سلفية كانت تتظاهر؛ احتجاجاً على فتح كنيسة السيدة العذراء والأنبا إبرام بعين شمس بالقاهرة، واضطرت الكنيسة إلى إغلاق أبوابها من جديد!⁵⁸.

55 تظاهرات في محافظة قنا بصعيد مصر احتجاجاً على تعيين محافظ مسيحي ، 19 أبريل 2011.
<http://www.masrawy.com/news/mideast/afp/2011/april/19/4596631.aspx>

- احتجاجات «قنا» تنذر بتجدد المواجهات الطائفية، جريدة الحياة اللندنية، 18 أبريل 2011.
<http://international.daralhayat.com/internationalarticle/256688>

- مصر: فشل في حل أزمة محافظة قنا والمتظاهرون يواصلون إغلاق الطرق، جريدة الشرق الأوسط، 20 أبريل 2011.
<http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11831&article=618063>

- شرف يجمد نشاط «محافظ قنا» والأهالي يفضون اعتصامهم.. وعودة حركة القطارات بعد توقف ١٣ يوماً، المصري اليوم ، 26 أبريل 2011.
<http://www.almazry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=294820&IssueID=2117>

- وحيد حامد: فشل الحكومة في حل أزمة قنا يعني سقوط الدولة، جريدة الشروق، 21 أبريل 2011.
<http://www.shorouknews.com/contentData.aspx?id=437226>

⁵⁶في نتائج تقرير ميداني حول أحداث إمبابة، المراقبون الحقوقيون وشهود العيان يجمعون على فشل الأمن في حماية الأرواح والكنائس، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 14 مايو 2011.
<http://eipr.org/pressrelease/2011/05/14/1165>

⁵⁷فتح ١٦ كنيسة مغلقة في ٦ محافظات، المصري اليوم ، 16 مايو 2011.
<http://www.almazry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=296994&IssueID=2137>

⁵⁸إغلاق كنيسة عين شمس حتى انعقاد جلسة عرفية السبت المقبل، جريدة الشروق، 20 مايو 2011.
<http://www.shorouknews.com/contentdata.aspx?id=459618>

في 30 سبتمبر شهدت قرية الماريناب بمركز إدفو التابع لمحافظة أسوان، قيام بعض المتعصبين بهدم أجزاء من مبنى جديد للكنيسة، أعيد بناؤه محل المبنى المتهالك. الأمر الذي أدى إلى صدام عنيف بين المسلمين والأقباط في القرية⁵⁹.

وقد أشعلت هذه الجريمة الجديدة غضب الأقباط، وأعلن نحو 5 آلاف قبطي الاعتصام أمام مبنى ماسبيرو بالقاهرة للمطالبة ببناء الكنيسة، ولكن قوات الجيش هاجمت الاعتصام بالقوة، وألقت القبض على عشرات من المشاركين، ارتكبت في 9 أكتوبر مجزرة ماسبيرو السالف الإشارة إليها، والتي راح ضحيتها ما لا يقل عن 28 قتيلا، بينهم 12 دهستهم مدرعات القوات المسلحة⁶⁰.

⁵⁹أحداث الماريناب نموذج صارخ لانهياز الدولة لجانب التعصب، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 5 أكتوبر 2011. <http://eipr.org/pressrelease/2011/10/05/1265>

⁶⁰راجع في ذلك:تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها المجلس القومي لحقوق الإنسان عن أحداث ماسبيرو ، صادر بتاريخ 2 نوفمبر 2011.

http://www.nchregypt.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=500:2011-11-02-19-51-28&catid=43:2010-03-09-13-00-53&Itemid=55

وانظر أيضا: أحداث ماسبيرو، الدولة تحض على العنف الطائفي وتكرس لسياسة القتل خارج نطاق القانون، بيان صادر عن 21 منظمة حقوقية مصرية، 16 أكتوبر 2011.

<http://eipr.org/pressrelease/2011/10/16/1266>